

عنوان البحث

أثر رؤية 2030 على تطوير القطاع الخاص ودوره في تعزيز الاقتصاد السعودي

إعداد الطالب/

راكان وليد الدحيم

242000651

إشراف/

د. الفيصّل عبد الحميد محمد

د. فايز علي جراد

العام الدراسي:

2024

قائمة المحتويات:

2.....	مقدمة:
3.....	مشكلة الدراسة:
6.....	أهمية الدراسة:
7.....	أهداف الدراسة:
10.....	تساؤلات الدراسة:
10.....	فرضيات الدراسة:
11.....	الدراسات السابقة:
14.....	المنطلقات النظرية للدراسة:
16.....	المنهجية وطرق البحث:
19.....	أدوات الدراسة:
21.....	حدود الدراسة:
23.....	المراجع:

مقدمة:

شهدت المملكة العربية السعودية تحولاً استراتيجياً غير مسبوق في السنوات الأخيرة بفضل "رؤية 2030" التي تم إطلاقها في عام 2016 بقيادة صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان. تهدف هذه الرؤية الطموحة إلى إعادة هيكلة الاقتصاد السعودي وتنويعه بعيداً عن الاعتماد المفرط على النفط، وهو ما يتطلب التركيز على تطوير القطاعات غير النفطية، وعلى رأسها القطاع الخاص. يمثل القطاع الخاص جزءاً أساسياً من الاستراتيجية الجديدة للمملكة، حيث يُنظر إليه كركيزة محورية لخلق فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستدامة المالية.

إن رؤية 2030 ليست مجرد مبادرة اقتصادية فحسب، بل هي إطار شامل لإصلاح العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتنموية في البلاد. تسعى المملكة إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى 65% بحلول عام 2030، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار المحلي والدولي في مختلف المجالات الحيوية مثل الصناعة، والسياحة، والترفيه، والتكنولوجيا. ولهذا الغرض، تم تقديم العديد من الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية التي تهدف إلى تهيئة بيئة أعمال جاذبة ومستدامة تتماشى مع التحديات والفرص التي يواجهها الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين (Havrlant، 2021).

تعكس رؤية 2030 اهتماماً كبيراً بتطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص. فالشراكة الاستراتيجية بين الحكومة والقطاع الخاص تُعد أحد المحاور الرئيسية التي يتم من خلالها تنفيذ مشاريع ضخمة مثل مشروع "نيوم" ومشروع "البحر الأحمر"، بالإضافة إلى مشروعات أخرى متنوعة في مجالات النقل، والبنية التحتية، والطاقة المتجددة. وبفضل هذه المشاريع، يُنتظر أن يلعب القطاع الخاص دوراً أكبر في تعزيز الابتكار والتوظيف، وتطوير المهارات المحلية، وتعزيز التنافسية العالمية للاقتصاد السعودي.

ومن بين التحديات التي تسعى رؤية 2030 إلى معالجتها، هو تعزيز القدرات التنافسية للقطاع الخاص السعودي على المستويين الإقليمي والعالمي. يأتي ذلك من خلال تطوير بنية تحتية حديثة، وتحسين الإطار التشريعي والتنظيمي، وتعزيز

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما تعمل الحكومة على تسهيل الإجراءات وتبسيط القوانين التي تتيح للشركات المحلية والعالمية العمل في بيئة أعمال تنافسية ومستقرة، مما يعزز فرص النمو ويحفز الابتكار (Pratiwi، 2024).

إن رؤية 2030 قد وضعت الأساس لتحول اقتصادي شامل، حيث تتجه المملكة نحو تحرير السوق وتعزيز دور القطاع الخاص. وفي ظل هذه التوجهات، أصبح من الضروري دراسة وتحليل تأثير رؤية 2030 على تطوير القطاع الخاص ودوره الحيوي في تعزيز الاقتصاد السعودي. ستكون هذه الدراسة محاولة لفهم الدور المتنامي للقطاع الخاص في ظل الإصلاحات والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها المملكة، بالإضافة إلى تحليل التحديات والفرص التي يواجهها هذا القطاع في إطار هذه الرؤية المستقبلية (Moshashai، 2018).

مشكلة الدراسة:

في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية وتراجع الاعتماد على الموارد الطبيعية كمصدر رئيسي للدخل، برزت الحاجة الملحة لتنويع مصادر الاقتصاد في المملكة العربية السعودية، حيث ظلت لفترة طويلة تعتمد بشكل أساسي على النفط كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي. هذا الاعتماد المتزايد على إيرادات النفط شكل تحدياً رئيسياً أمام استدامة الاقتصاد السعودي، خاصة في ظل تقلبات أسعار النفط عالمياً والتوجهات البيئية للحد من الانبعاثات الكربونية. ومن هنا، جاءت رؤية 2030 كإطار شامل لإحداث تحول استراتيجي في بنية الاقتصاد السعودي، يكون للقطاع الخاص فيه دور محوري في تعزيز التنوع الاقتصادي وتحقيق النمو المستدام.

- المشكلة الرئيسية:

تتمثل المشكلة الرئيسية لهذه الدراسة في استكشاف مدى فعالية رؤية 2030 في تطوير القطاع الخاص ليكون مساهماً رئيسياً في تعزيز الاقتصاد السعودي بعيداً عن الاعتماد على النفط. فالسؤال الأساسي الذي تحاول هذه الدراسة الإجابة عليه هو: كيف أثرت رؤية 2030 على تطوير القطاع الخاص السعودي؟ وهل تم بالفعل تهيئة البيئة الاقتصادية والتشريعية بشكل يتيح للقطاع الخاص أن يلعب دوراً فاعلاً ومستداماً في تعزيز الاقتصاد الوطني؟

يمثل هذا السؤال تحدياً رئيسياً، نظراً لأن التحولات الاقتصادية الكبرى مثل تلك التي تستهدفها رؤية 2030 تحتاج إلى إصلاحات عميقة وتغييرات هيكلية قد تواجه مقاومة أو عقبات، سواء من الناحية التنظيمية أو من حيث الثقافة الاقتصادية السائدة التي تعتمد تقليدياً على الدعم الحكومي.

- المشاكل الفرعية المترتبة:

1. ضعف المشاركة الحالية للقطاع الخاص في الاقتصاد:

على الرغم من الإصلاحات التي تم تنفيذها حتى الآن، فإن القطاع الخاص لا يزال يواجه بعض القيود والتحديات التي تحول دون تفعيله الكامل. تشير الدراسات إلى أن القطاع الخاص كان لفترة طويلة يعتمد بشكل كبير على الدعم الحكومي، سواء من خلال العقود الحكومية أو الحوافز المالية. وبالتالي، فإن أحد التحديات الرئيسية هو كيفية انتقال القطاع الخاص من هذا النموذج المعتمد إلى نموذج أكثر استقلالية واستدامة (Cordesman، 2024).

2. التحديات التنظيمية والتشريعية:

يمثل تحسين البيئة التنظيمية والتشريعية أحد أهم جوانب رؤية 2030 التي تهدف إلى تهيئة المناخ المناسب لنمو القطاع الخاص. ومع ذلك، تواجه الشركات الخاصة، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، العديد من العقبات البيروقراطية والإدارية التي تعيق قدرتها على النمو والتوسع. لذلك، من المهم دراسة مدى فعالية الإصلاحات التي تم إجراؤها حتى الآن ومدى تسهيلها لممارسة الأعمال في المملكة (Alshuwaikhat، 2017).

3. محدودية الاستثمار الأجنبي:

تسعى رؤية 2030 إلى تعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة كأحد الوسائل لتنمية القطاع الخاص، ولكن استقطاب الاستثمارات الأجنبية يتطلب توافر بيئة استثمارية جاذبة ومستقرة. على الرغم من التعديلات الكبيرة التي تم إجراؤها في القوانين واللوائح الخاصة بالاستثمار الأجنبي، إلا أن هناك تحديات مستمرة مثل القدرة التنافسية، والحوافز المقدمة للمستثمرين، وحماية حقوق المستثمرين الأجانب، مما يجعل دراسة أثر هذه الجهود على تدفق الاستثمارات أمراً ضرورياً (Alharthi، 2024).

4. تحديات التوظيف وتطوير القوى العاملة:

جزء أساسي من رؤية 2030 هو تقليص معدل البطالة وتعزيز دور القطاع الخاص في توفير فرص العمل. ولكن يعاني القطاع الخاص السعودي من تحديات تتعلق بتطوير الكوادر الوطنية وتوظيفها بدلاً من الاعتماد على العمالة الأجنبية. كما أن تأهيل القوى العاملة المحلية لتلبية احتياجات سوق العمل الجديد في القطاعات المتنوعة التي تسعى الرؤية لتطويرها (مثل التكنولوجيا، والسياحة، والطاقة المتجددة) يعد تحدياً كبيراً يتطلب تعاوناً بين الحكومة والقطاع الخاص في مجالات التعليم والتدريب (Albejaidi، 2019).

5. عدم توازن القطاعات الاقتصادية:

تركز رؤية 2030 على تعزيز التنوع في القطاعات الاقتصادية بهدف تقليل الاعتماد على النفط، ولكن بعض القطاعات مثل السياحة، والترفيه، والتكنولوجيا لا تزال في مراحلها الأولى من التطور. يتطلب ذلك تطوير سياسات تحفيزية لجذب الاستثمار وتوفير الدعم اللازم لتنمية هذه القطاعات، ودراسة مدى استجابة القطاع الخاص لهذه الفرص الجديدة (centuroglobal، 2024).

6. التحديات الثقافية والبيروقراطية:

إحدى المشاكل الفرعية الهامة التي تعيق تطوير القطاع الخاص هي الثقافة الاقتصادية السائدة والتي تتسم بالاعتماد الكبير على الدولة سواء من حيث توفير فرص العمل أو تقديم الدعم المالي. كما أن البيروقراطية الإدارية ما زالت تمثل تحدياً في تنفيذ الإصلاحات بفعالية وسرعة. لذا، من الضروري دراسة مدى تأثير هذه العوامل على قدرة القطاع الخاص على المنافسة والنمو في ظل رؤية 2030 (Monteiro، 2021).

تتمثل مشكلة الدراسة في ضرورة فهم مدى نجاح رؤية 2030 في تحقيق تحول جوهري في بنية القطاع الخاص السعودي، ومساهمته في تعزيز الاقتصاد الوطني. ومن خلال تحليل المشاكل الفرعية المختلفة، يمكن تقييم التحديات والفرص التي يواجهها القطاع الخاص في ظل هذه الرؤية. سيساعد هذا التحليل في تقديم رؤية أعمق عن مدى تأثير الإصلاحات الاقتصادية على القطاع الخاص، وما إذا كانت البيئة الاقتصادية والتشريعية الملائمة قد تم توفيرها بالفعل لدعم هذا التحول.

أهمية الدراسة:

✓ أهمية الدراسة (العلمية)

تتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة في تقديم إسهام أكاديمي مهم في فهم وتحليل تأثير رؤية 2030 على تطوير القطاع الخاص السعودي ودوره في تعزيز الاقتصاد الوطني. فهي تساهم في إثراء المعرفة العلمية حول التحولات الاقتصادية الكبرى التي تشهدها المملكة، وتبسيط الضوء على مدى فعالية السياسات والإصلاحات التي تم تبنيها لتنشيط القطاع الخاص. كما تساعد هذه الدراسة في بناء إطار تحليلي متكامل يستند إلى معطيات كمية ونوعية، يساهم في تقديم نظرة علمية معمقة حول العلاقة بين السياسات الاقتصادية الوطنية والقطاع الخاص.

تعد هذه الدراسة رافداً مهماً للأدبيات الاقتصادية المتعلقة بدور القطاع الخاص في عمليات التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث تفتح آفاقاً جديدة للبحث في كيفية مساهمة التحولات الاقتصادية في تعزيز النمو المستدام وخلق فرص العمل، وهو ما يشكل تحدياً ليس فقط للمملكة العربية السعودية، بل للعديد من الاقتصادات الناشئة. من هذا المنطلق، يمكن اعتبار هذه الدراسة مرجعاً أكاديمياً مفيداً للباحثين والدارسين المهتمين بالاقتصاديات التحويلية والإصلاحات الاقتصادية، بالإضافة إلى كونها تساهم في سد الفجوة المعرفية في مجال الدراسات المتعلقة بالتحول الاقتصادي ودور القطاع الخاص.

وتأتي الأهمية العلمية أيضاً من حيث استخدام منهجيات بحث متقدمة لتحليل البيانات وتقييم الأثر، مما يساهم في تحسين فهمنا للآليات التي تؤثر على القطاع الخاص في ظل التحولات الاقتصادية الكبرى. وتتيح الدراسة الفرصة لاستكشاف التحديات والعوامل التي تؤثر على قدرة القطاع الخاص على المساهمة في التنمية الاقتصادية، مما يعزز من قيمة نتائج البحث ويوفر إطاراً علمياً لقياس الفعالية والنجاح الاقتصادي.

✓ أهمية الدراسة (العملية)

على الصعيد العملي، تأتي أهمية هذه الدراسة من ارتباطها الوثيق بالأجندة الوطنية لرؤية 2030، حيث تقدم إسهامات ملموسة في توجيه صناع القرار والممارسين في القطاعين العام والخاص نحو اتخاذ خطوات أكثر فاعلية لتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد. تُعد هذه الدراسة أداة عملية لتقييم النجاحات التي حققتها رؤية 2030 حتى الآن، وكذلك تحديد الجوانب التي تحتاج إلى المزيد من التطوير أو الإصلاح لضمان تحقيق أهداف الرؤية في الوقت المحدد.

وتبرز الأهمية العملية للدراسة أيضاً من خلال تسليط الضوء على التحديات التي يواجهها القطاع الخاص، سواء من حيث البيئة التنظيمية أو التمويل أو الابتكار. إذ تساعد هذه الدراسة في توضيح تلك التحديات وتقديم توصيات قائمة على الأدلة حول كيفية التغلب عليها، مما يمكن صناع القرار من تحسين البيئة الاقتصادية العامة. هذه التوصيات قد تشمل تحسين التشريعات الاقتصادية، تعزيز البنية التحتية، وتوفير مزيد من الحوافز الاستثمارية، وكلها عوامل تسهم في زيادة مشاركة القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

كما أن هذه الدراسة توفر قاعدة بيانات ومعلومات موثوقة يمكن للقطاع الخاص الاستفادة منها لتحديد الفرص الاستثمارية في المملكة في إطار رؤية 2030. من خلال تقديم تحليل شامل للأوضاع الاقتصادية والسياسات الحكومية، تساعد الدراسة الشركات المحلية والدولية على اتخاذ قرارات استراتيجية مبنية على معلومات دقيقة، مما يزيد من فرص نجاح الاستثمارات وتحقيق النمو الاقتصادي.

تُعد هذه الدراسة أداة هامة للقطاع المالي والبنوك في المملكة، حيث تتيح لهم فهم أفضل للاتجاهات الاقتصادية والسياسات الحكومية المؤثرة في القطاع الخاص، مما يساعدهم في تقييم المخاطر والفرص وتوجيه الاستثمارات والقروض بشكل أفضل نحو القطاعات الواعدة والمشاريع الاقتصادية الناشئة.

وعلى مستوى القوى العاملة، تقدم الدراسة تحليلاً لمدى نجاح رؤية 2030 في تعزيز توظيف الكوادر الوطنية في القطاع الخاص، وتطوير مهاراتهم وقدراتهم لمواكبة التغيرات السريعة في سوق العمل. هذا الجانب مهم بشكل خاص في ضوء التوجهات الجديدة التي تستهدف تقليل الاعتماد على العمالة الأجنبية وتعزيز مساهمة المواطنين السعوديين في مختلف القطاعات الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

✓ الهدف الرئيسي للدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير رؤية 2030 على تطوير القطاع الخاص السعودي ودوره في تعزيز الاقتصاد الوطني.

يسعى هذا التحليل إلى فهم كيفية إسهام الإصلاحات الاقتصادية والسياسات الحكومية التي تضمنتها الرؤية في تحقيق أهداف التنوع الاقتصادي، ومدى نجاح القطاع الخاص في أن يصبح شريكاً أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية.

✓ الأهداف الفرعية:

1. دراسة مدى تأثير الإصلاحات الاقتصادية على تحفيز بيئة الاستثمار الخاصة:

تهدف الدراسة إلى تحليل الإصلاحات الاقتصادية التي تم تطبيقها ضمن إطار رؤية 2030 وتأثيرها على تحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاع الخاص. يشمل ذلك دراسة تأثير السياسات الجديدة، مثل خصخصة بعض القطاعات الاقتصادية وتحسين البيئة التشريعية والتنظيمية، على زيادة جاذبية المملكة للمستثمرين. بالإضافة إلى ذلك، تهدف الدراسة إلى تحديد ما إذا كانت هذه الإصلاحات قد ساعدت في تبسيط الإجراءات البيروقراطية وتقليل العوائق التي تواجه الشركات الخاصة في المملكة. ففهم هذا التأثير يمكن أن يوفر رؤية واضحة حول مدى تحقيق رؤية 2030 لأهدافها في هذا السياق، وما إذا كانت المملكة قد أصبحت بيئة أعمال تنافسية على المستوى العالمي.

2. تحليل دور القطاع الخاص في خلق فرص العمل وتعزيز التوظيف المحلي:

يسعى هذا الهدف إلى فهم كيفية مساهمة رؤية 2030 في تعزيز دور القطاع الخاص في توظيف القوى العاملة المحلية وتقليل معدلات البطالة. فجزء كبير من الرؤية يركز على تقليل الاعتماد على العمالة الأجنبية وتوفير فرص عمل للمواطنين السعوديين في مجالات مختلفة مثل التكنولوجيا، الصناعة، والسياحة. سيتم تحليل المبادرات التي تم إطلاقها لدعم هذا الهدف، مثل برنامج "نطاقات" الذي يهدف إلى تشجيع توظيف المواطنين، بالإضافة إلى دراسة مدى توافق مهارات القوى العاملة المحلية مع احتياجات سوق العمل الجديد. هذا التحليل يساعد في تحديد العقبات التي قد تواجهها هذه المبادرات وتقديم توصيات لتحسين فعالية السياسات المتعلقة بالتوظيف.

3. تقييم دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تحقيق مشاريع التنمية الكبرى:

يهدف هذا الهدف الفرعي إلى تقييم كيفية استثمار رؤية 2030 في تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ مشاريع التنمية الكبرى مثل مشروع "نيوم" ومشاريع الطاقة المتجددة والسياحة. تسعى الدراسة إلى تحليل الدور الفعلي الذي يلعبه القطاع الخاص في تمويل وإدارة هذه المشاريع، ومدى نجاح هذه الشراكات في تحقيق أهداف الرؤية. يعتبر هذا التحليل مهماً لفهم كيفية تحول الاقتصاد السعودي من نموذج يعتمد بشكل كبير على الحكومة إلى نموذج يُشرك القطاع الخاص بشكل فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما يساهم في تقييم نجاح هذه الشراكات في تحقيق الفوائد الاقتصادية المستدامة.

4. دراسة تحديات تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تعزيز الابتكار:

تلعب الشركات الصغيرة والمتوسطة دوراً حيوياً في الاقتصاد، لذا يهدف هذا الهدف الفرعي إلى دراسة مدى تأثير رؤية 2030 على دعم هذه الشركات وتسهيل حصولها على التمويل اللازم للنمو والابتكار. يتضمن هذا الهدف تحليل المبادرات الحكومية التي تم تنفيذها لتوفير التمويل، مثل إطلاق برامج التمويل المدعومة، ودور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة. كما تسعى الدراسة إلى تقييم مدى نجاح هذه الشركات في مواجهة التحديات المتعلقة بالتنافسية والابتكار في ظل بيئة أعمال متغيرة، وكيف يمكنها المساهمة في تعزيز الاقتصاد الوطني وزيادة قدرتها على خلق فرص عمل جديدة.

5. تقييم دور الإصلاحات التنظيمية في تحسين التنافسية العالمية للاقتصاد السعودي:

يهدف هذا الهدف الفرعي إلى تحليل مدى تأثير الإصلاحات التنظيمية التي تم إدخالها ضمن إطار رؤية 2030 على تحسين التنافسية العالمية للاقتصاد السعودي، سواء من حيث جذب الاستثمارات أو تحسين ممارسات الأعمال. من خلال دراسة التغييرات التي أُدخلت على القوانين والتشريعات المتعلقة بالتجارة، والاستثمار، وحقوق الملكية الفكرية، تسعى الدراسة إلى فهم كيفية تأثير هذه الإصلاحات على تسهيل ممارسة الأعمال داخل المملكة، وزيادة القدرة التنافسية للشركات السعودية على المستوى الدولي. يُعد هذا الهدف مهماً لفهم مدى استجابة القطاع الخاص للإصلاحات التنظيمية، ومدى قدرته على الاستفادة منها لتحقيق النمو والتوسع خارج الحدود الوطنية.

تساؤلات الدراسة:

✓ السؤال الرئيسي للدراسة:

- ما هو تأثير رؤية 2030 على تطوير القطاع الخاص السعودي، وكيف ساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني؟

✓ الأسئلة الفرعية:

1. كيف أثرت الإصلاحات الاقتصادية المطبقة ضمن إطار رؤية 2030 على تحفيز بيئة الاستثمار في القطاع الخاص؟
2. ما هو دور القطاع الخاص في تحقيق أهداف رؤية 2030 المتعلقة بخلق فرص عمل وتعزيز التوظيف المحلي؟
3. ما مدى نجاح الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تحقيق مشاريع التنمية الكبرى التي تندرج ضمن رؤية 2030؟
4. ما هي التحديات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل والنمو، وكيف أثرت رؤية 2030 على دعم هذه الشركات؟
5. كيف أثرت الإصلاحات التنظيمية والاقتصادية ضمن رؤية 2030 على تحسين التنافسية العالمية للاقتصاد السعودي؟

فرضيات الدراسة:

✓ الفرضية الرئيسية للدراسة:

- تساهم رؤية 2030 بشكل إيجابي في تطوير القطاع الخاص السعودي وتعزيز دوره في دفع عجلة الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل.

✓ الفرضيات الفرعية:

1. الإصلاحات الاقتصادية التي تم تبنيها ضمن رؤية 2030 قد أدت إلى تحفيز بيئة الاستثمار في القطاع الخاص وزيادة جاذبية المملكة للمستثمرين المحليين والدوليين.
2. رؤية 2030 ساعدت القطاع الخاص في توفير فرص عمل جديدة وتعزيز توظيف المواطنين السعوديين في مختلف القطاعات الاقتصادية.

3. الشراكات بين القطاعين العام والخاص قد نجحت في تنفيذ مشاريع التنمية الكبرى التي تعزز من التنوع الاقتصادي وتحقيق أهداف رؤية 2030.

4. رؤية 2030 قد أسهمت في تحسين بيئة التمويل ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما ساعدها في النمو والابتكار.

5. الإصلاحات التنظيمية والاقتصادية التي أطلقت ضمن رؤية 2030 قد ساعدت في تحسين التنافسية العالمية للاقتصاد السعودي وزيادة قدرة الشركات السعودية على المنافسة دولياً.

الدراسات السابقة:

رؤية 2030 هي برنامج استراتيجي اجتماعي واقتصادي للمملكة العربية السعودية يهدف إلى تنويع اقتصاد الأمة وتحفيز العديد من التغييرات في قطاعاتها الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك الرعاية الصحية. التنمية المستدامة 2030 هي اتفاق عالمي توافقي بين الدول القومية لبناء عالم مستدام ومرغوب فيه ومتربط بشكل تدريجي. سلطت الحكومة السعودية الضوء على رؤية 2030 لتحسين صحة السكان، وأكدت الهيئة العالمية أن التنمية المستدامة 2030 ستساهم في "حياة صحية وتعزيز الرفاهية للجميع في جميع الأعمار". تحلل هذه المقالة قدرة الدولة على تنشيط نظام الرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية في سياق رؤية 2030 والتنمية المستدامة 2030. تم استخدام مراجعات النطاق وتقنيات تحليل البيانات الموضوعية كطريقة لهذه الدراسة. يعد تحقيق رؤية 2030 أمراً ضرورياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030. أعادت الحكومة موازنة برامجها وخططها واستراتيجياتها الوطنية مع أهداف التنمية العالمية والمؤشرات والأهداف لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. يُنظر إلى تحقيق التنمية المستدامة 2030 على أنه المكون الرئيسي للتنمية الصحية. يجب اتخاذ إصلاحات حكيمة لاستيعاب أهداف ورؤية 2030 و SD 2030. ستساعد هذه التدابير في تعزيز الحوكمة وقدرة الدولة من أجل تنشيط نظام الرعاية الصحية السعودي في نهاية المطاف وتحسين صحة السكان. تشجع رؤية المملكة العربية السعودية 2030 الدولة على لعب دور متجدد في التنمية في ضوء إعلان الأمم المتحدة عن "الحق في التنمية". أثناء السعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يجب على الدولة خلق البيئة اللازمة لدعم القدرة، والحاجة إلى تحسين تقديم الخدمات من خلال بناء التعاون والتنسيق بين

مقدمي الخدمات والتفاعلات بين المجموعات لتحقيق أدوار ووظائف بناءة في الحفاظ على شؤون الدولة، مما يعزز في نهاية المطاف قدرة الدولة على تنشيط نظام الرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية (Rahman، 2021).

تحاول المنظمات باستمرار تحسين مستوى قدرة القيادة وزيادة عدد الخلفاء المؤهلين لمناصب القيادة من خلال دعم برنامج تدريب تنمية القيادة. يستكشف هذا البحث النوعي تأثير رؤية السعودية 2030 وتأثيرها في تطوير القادة المحتملين والحاليين للنجاح كقادة ودعم تحقيق رؤية السعودية 2030. أجريت الدراسة لسد الفجوة وتبسيط الضوء على تأثير رؤية السعودية 2030 وتأثيرها في تنمية القيادة. إن تحليل تأثير رؤية السعودية 2030 في تنمية القيادة سيساعد قادة الموارد البشرية بشكل كبير على تقييم وتحديد وتقييم احتياجات برامج تنمية القيادة في المنظمة. تهدف الدراسة إلى تحقيق هدفين رئيسيين: أولاً، تحديد برامج تنمية القيادة في ضوء رؤية السعودية 2030. ثانياً، تقييم تأثير برامج تنمية القيادة في تحقيق أهداف رؤية السعودية 2030. تم اختيار عينة هادفة من سبعة مشاركين من مقابلات شبه منظمة أجراها باحث من شركة النفط والغاز في المملكة العربية السعودية. تقدم النتائج دليلاً على أن برامج تنمية القيادة ضرورية. وتقدم النتائج دليلاً على أن تصميم وتنفيذ برامج تطوير المهارات لسد فجوة القيادة أمر مثمر. وتدعم الدراسة تأثير رؤية السعودية 2030 في تطوير المهارات، من خلال توسيع وتنفيذ برامج تطوير المهارات في سوق العمل السعودي. وأشار المشاركون الذين سعوا للحصول على فرص تطوير المهارات إلى أهمية المشاركة المؤسسية في برامج تطوير المهارات (Alnajim، 2024).

لقد احتلت رؤية المملكة العربية السعودية 2030 مركز الصدارة في تطوير قطاع الرعاية الصحية من خلال الخصخصة التي اعتمدت الشراكات بين القطاعين العام والخاص. والهدف من هذه الدراسة هو تقديم نظرة عامة على تحول الرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية منذ إطلاق رؤية 2030 الطموحة، وتحديد القضايا التي تحتاج إلى معالجة والخطوات المتخذة نحو توفير تحول أنظمة الرعاية الصحية. استندت مراجعة الأدبيات إلى مراجعة شاملة للمقالات المنشورة وغير المنشورة، حيث بحثت محركات البحث وقواعد البيانات المختلفة باستخدام الكلمات الرئيسية: "الرعاية الصحية السعودية"، "تحول الرعاية الصحية"، "رؤية السعودية: 2030"، "الشراكات بين القطاعين العام والخاص" و"الخصخصة"، بالإضافة إلى البيانات الثانوية كما هو منشور في التقارير الحكومية والسياسات ووثائق استراتيجية الحكومة والبيانات الصحفية ذات الصلة. إن مستقبل الرعاية الصحية مثل العديد من الاقتصادات النامية الأخرى لا يزال يوازن بين السياسات الخاصة بالتغطية الشاملة مع احتواء التكاليف، وقد نفذ

برنامج التحول الوطني المدفوع بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية خطوات استراتيجية لتطوير نظام الرعاية الصحية الخاص الذي يشمل: إنشاء مجموعات صحية، والمركز الوطني للخصخصة والشراكة بين القطاعين العام والخاص - وهو ممكن رسمي لخصخصة جميع القطاعات الحكومية وقانون مشاركة القطاع الخاص الذي تمت الموافقة عليه مؤخرًا والذي يتضمن العديد من الممكّنات التشريعية المصممة لتعزيز ثقة المستثمرين في عملية الخصخصة. وعلى الرغم من أن هذه الدراسة توضح التقدم التشريعي النظامي لتسهيل عملية التحول في قطاع الرعاية الصحية، إلا أنها تؤيد أيضًا الحذر والبحث في تحديد الحواجز التي تحول دون تنفيذ الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتنمية القوى العاملة السعودية، وتنفيذ وظيفة إدارة دورة الإيرادات الفعالة لسداد تكاليف الرعاية الصحية وضمان وصول السكان المعرضين للخطر إلى الرعاية الصحية الجيدة والثالثية. ومع انطلاق الرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية في رحلة التحول في مواجهة تحديات هائلة، إلا أنه يبدو أن الحكومة وضعت خارطة طريق مع الإطار التشريعي؛ ومع ذلك، من المهم أن يكون هناك مراقبة مستمرة مع التعديلات مع تقدم هذه العملية المعقدة ومتعددة الأوجه (Alasiri، 2022).

في محاولة لتنويع اقتصادها بعيدًا عن هيمنة النفط على اقتصادها، تحتاج المملكة العربية السعودية إلى التأكيد على نمو قطاعها الخاص. في الوقت الحالي، مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي ضئيلة حيث يهيمن قطاع النفط على الاقتصاد. تحاول هذه الدراسة تقييم دور التنمية المالية تجاه نمو القطاع الخاص. يعد تقييم هذه العلاقة مهمًا، حيث من المحتمل جدًا أن يجذب قطاع النفط المهيمن الموارد المالية، مما يؤثر سلبًا على القطاع الخاص. يتم تطبيق طريقة يوهانسن للتكامل المشترك على بيانات الفترة 1985-2018. إن الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص له علاقة سلبية بمعروض النقود، وعلاقة إيجابية بالائتمان المصرفي للقطاع الخاص، ولا علاقة مهمة برأس مال سوق الأسهم، كما يتضح من نتائج الدراسة. بالإضافة إلى ذلك، فإن نمو القطاع الخاص له علاقة إيجابية ومهمة بالإنفاق الحكومي والاستثمار والانفتاح التجاري. وبالتالي، توصي الدراسة بمزيد من تعزيز خدمات القطاع المالي. وبالإضافة إلى الاتجاه الحالي في الإنفاق الحكومي، ينبغي أن يستمر الانفتاح الاستثماري والتجاري لتمكين القطاع الخاص من المساهمة بشكل كبير في النمو الاقتصادي للبلاد. وتغيب دراسة سابقة عن نمو القطاع الخاص والمتغيرات المالية، مما يجعل هذه الدراسة فريدة من نوعها (Haque، 2020).

المنطلقات النظرية للدراسة:

تمثل المنطلقات النظرية الأساس الفكري الذي تعتمد عليه هذه الدراسة في تحليل أثر رؤية 2030 على تطوير القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية ودوره في تعزيز الاقتصاد الوطني. تندرج هذه المنطلقات ضمن عدة محاور نظرية تشمل الاقتصاد الكلي، السياسات الاقتصادية، والتنمية المستدامة، وهي تساهم في إرساء الأساس العلمي والمنهجي للدراسة، بما يعزز من فهم السياقات الاقتصادية والاجتماعية لرؤية 2030 ودورها في تحقيق التنمية المتكاملة.

1. نظرية التنمية الاقتصادية والتنوع الاقتصادي:

ترتكز رؤية 2030 في جوهرها على مفهوم التنوع الاقتصادي، الذي يعد من أبرز النظريات الاقتصادية التي تتبناها الدول النامية والاقتصادات المعتمدة على مصدر دخل رئيسي، مثل النفط في حالة المملكة العربية السعودية. تفترض نظرية التنوع الاقتصادي أن الاقتصادات التي تعتمد على مصادر دخل محدودة أو غير متجددة، مثل النفط، قد تواجه أزمات اقتصادية على المدى الطويل، بسبب تقلبات الأسعار العالمية وتراجع الموارد الطبيعية. من هنا تأتي أهمية تنوع الاقتصاد السعودي من خلال تطوير قطاعات جديدة مثل الصناعة، الخدمات اللوجستية، الطاقة المتجددة، السياحة، والقطاع المالي، بهدف تقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل.

تعد هذه النظرية منطلقاً أساسياً لفهم رؤية 2030، حيث تسعى الرؤية إلى تحقيق تحول اقتصادي عميق ومستدام، من خلال تحفيز نمو القطاعات غير النفطية، وتشجيع الابتكار والتكنولوجيا، وتعزيز دور القطاع الخاص. وتعتبر هذه الدراسة فرصة لتقييم مدى تحقيق رؤية 2030 لأهداف التنوع الاقتصادي، وتحديد مدى نجاح السياسات الحكومية في تحفيز نمو القطاعات البديلة (Mishrif، 2018).

2. نظريات الاقتصاد الكلي والسياسات الاقتصادية:

تنطلق هذه الدراسة أيضاً من نظريات الاقتصاد الكلي التي تركز على كيفية تفاعل الحكومة والقطاع الخاص في الاقتصاد من خلال السياسات المالية والنقدية والتشريعية. تتبنى رؤية 2030 نهجاً إصلاحياً شاملاً يشمل إعادة هيكلة النظام المالي وتعزيز الشفافية وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية في الميزانية الحكومية. وتعتمد الحكومة السعودية على عدد من الأدوات المالية مثل الخصخصة وتحرير السوق، بهدف تقليل التدخل الحكومي المباشر في الاقتصاد وزيادة مشاركة القطاع الخاص.

وفقاً لهذه النظريات، فإن السياسات الحكومية مثل تقليل القيود التنظيمية، وتطوير البنية التحتية، وتبسيط الإجراءات الإدارية، تساهم في تحفيز القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار، وهو ما يتماشى مع أهداف رؤية 2030. من هذا المنطلق، تقوم هذه الدراسة بتحليل فعالية هذه السياسات في دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال تطوير بيئة أعمال تنافسية وجاذبة للاستثمارات (sdgs، 2024).

3. نظرية الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP):

من بين المنطلقات النظرية الأخرى التي تعتمد عليها الدراسة هي نظرية الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)، والتي تعد جزءاً أساسياً من استراتيجية رؤية 2030. تعزز هذه النظرية التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص في تنفيذ مشاريع البنية التحتية والتنمية الكبرى، مثل مشروع "نيوم"، الذي يعد من أكبر مشاريع الشراكة بين القطاعين في المملكة.

تفترض هذه النظرية أن الشراكات الفعالة بين القطاعين تساعد على تحقيق أهداف التنمية الوطنية من خلال توزيع المخاطر والموارد، حيث تتمكن الحكومة من الاستفادة من كفاءة ومرونة القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع، بينما يحقق القطاع الخاص أرباحاً من خلال استثماراته. تقوم الدراسة بتحليل مدى نجاح هذه الشراكات في تحقيق التنمية الاقتصادية، ودورها في تحويل الاقتصاد السعودي إلى اقتصاد تنافسي ومستدام (Carbonara، 2023).

4. نظرية الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) ودورها في الاقتصاد:

تستند الدراسة أيضاً إلى نظرية دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)، والتي تعتبر محوراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. تفترض هذه النظرية أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تساهم في تعزيز الابتكار وخلق فرص العمل وزيادة الإنتاجية، مما يجعلها عنصراً حيوياً في أي اقتصاد مزدهر.

ضمن إطار رؤية 2030، تعد الشركات الصغيرة والمتوسطة من الركائز الأساسية لتنويع الاقتصاد، وقد أطلقت الحكومة العديد من المبادرات لدعمها، مثل برامج التمويل المدعومة والتسهيلات الضريبية. تقوم الدراسة بتحليل تأثير هذه المبادرات على نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة، وكيفية تأثيرها على تحقيق الأهداف الاقتصادية للرؤية، خصوصاً فيما يتعلق بتوفير فرص العمل وتعزيز الابتكار في القطاعات غير النفطية (Mansour، 2019).

5. نظريات التنافسية العالمية والتنمية المستدامة:

تركز رؤية 2030 أيضاً على تعزيز التنافسية العالمية للمملكة العربية السعودية، وذلك من خلال تحسين بيئة الأعمال ورفع مستوى الكفاءة في مختلف القطاعات الاقتصادية. وفقاً لنظريات التنافسية، فإن تحسين المناخ الاستثماري وتشجيع الابتكار والتكنولوجيا، يعدان عوامل حاسمة لزيادة القدرة التنافسية لأي دولة.

تفترض هذه النظريات أن القدرة التنافسية لا تتعلق فقط بالقدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية، بل أيضاً بتطوير قطاع خاص قوي يعتمد على الابتكار والإنتاجية العالية. لذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى نجاح الإصلاحات التنظيمية والتشريعية التي تم تنفيذها في إطار رؤية 2030 في تحسين ترتيب المملكة على مستوى التنافسية العالمية، وكيفية تأثير ذلك على نمو الاقتصاد المحلي وتعزيز دوره على الساحة الدولية (Islam، 2024).

المنهجية وطرق البحث:

في إطار هذه الدراسة التي تبحث في أثر رؤية 2030 على تطوير القطاع الخاص ودوره في تعزيز الاقتصاد السعودي، تم اختيار المنهجية الكمية كأسلوب بحثي أساسي. تعتبر هذه المنهجية من بين الأساليب الأكثر دقة وموضوعية في مجال البحث العلمي، حيث تعتمد على تحليل البيانات الرقمية والكمية لاستخلاص استنتاجات دقيقة حول الظواهر الاقتصادية والاجتماعية. وتهدف الدراسة من خلال هذه المنهجية إلى تحليل تأثير رؤية 2030 على القطاعات المختلفة للقطاع الخاص، وفهم العلاقة بين الإصلاحات الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

1. مفهوم المنهجية الكمية وأهميتها في الدراسة:

المنهجية الكمية تعتمد على جمع وتحليل البيانات الرقمية من مصادر مختلفة من أجل قياس المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالقطاع الخاص في المملكة. هذه البيانات تشمل معدلات النمو الاقتصادي، نسب التوظيف، حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية، وغيرها من المؤشرات الاقتصادية التي تعكس أداء القطاع الخاص. تعد المنهجية الكمية مهمة في هذا السياق لأنها تتيح تقديم رؤية دقيقة تستند إلى حقائق رقمية موضوعية، بعيداً عن الانطباعات الشخصية أو الافتراضات النظرية. كما تسمح بتحليل العلاقة بين المتغيرات وتحديد مدى تأثير كل متغير على الآخر.

تهدف الدراسة إلى الإجابة على تساؤلات مثل: هل أسهمت السياسات الاقتصادية لرؤية 2030 في زيادة الاستثمارات في القطاع الخاص؟ هل تحسنت بيئة العمل نتيجة الإصلاحات التشريعية؟ وهل ساعدت الشراكات بين القطاعين العام

والخاص في تحقيق التنمية المستدامة؟ الإجابة على هذه الأسئلة تتطلب تحليلاً دقيقاً ومفصلاً للبيانات الكمية المرتبطة بكل جانب من جوانب الدراسة، ما يجعل اختيار المنهج الكمي هو الأنسب لهذا النوع من الأبحاث.

2. أدوات جمع البيانات الكمية:

لتحقيق أهداف هذه الدراسة، سيتم الاعتماد على عدة أدوات لجمع البيانات. أولاً، سيتم استخدام البيانات الثانوية التي تجمع من مصادر رسمية مثل التقارير والإحصاءات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء في السعودية، وتقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. هذه البيانات تشمل معلومات حول الأداء الاقتصادي العام، بما في ذلك نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات النمو في قطاعات محددة مثل الصناعة والخدمات.

إضافة إلى ذلك، سيتم جمع بيانات أولية من خلال استبانات واستطلاعات رأي موجهة إلى رواد الأعمال وأصحاب الشركات في القطاع الخاص. هذه الاستبانات ستتضمن أسئلة تهدف إلى قياس تأثير السياسات الحكومية على بيئة العمل، وتحديد التحديات التي تواجه الشركات الخاصة في ظل رؤية 2030. ستتضمن الاستبانات أيضاً مقاييس مثل درجة رضا المستثمرين عن السياسات الجديدة، وتأثير الإصلاحات على قدراتهم التنافسية.

تعتبر الاستبانات أداة فعالة لجمع البيانات الكمية لأنها توفر معلومات مباشرة من المشاركين في السوق، وتعكس وجهات نظرهم وتجاربهم الفعلية مع السياسات الاقتصادية. وعندما يتم تحليل هذه البيانات بالتزامن مع البيانات الرسمية، يمكن الحصول على رؤية شاملة ودقيقة حول أثر رؤية 2030 على القطاع الخاص.

3. تحليل البيانات الكمية:

بعد جمع البيانات، سيتم استخدام أدوات تحليل إحصائي متقدمة لفهم الأنماط والعلاقات بين المتغيرات المختلفة. سيتم تطبيق تحليل الانحدار لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة مثل الإصلاحات الاقتصادية، والاستثمارات، والنمو في القطاع الخاص. على سبيل المثال، يمكن استخدام تحليل الانحدار لفهم مدى تأثير التعديلات التشريعية على جذب الاستثمارات الأجنبية. كما سيتم تطبيق تحليل الارتباط لقياس مدى ارتباط عوامل مثل حجم التوظيف في القطاع الخاص بزيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي.

كما سيتم تطبيق التحليل الوصفي لتحليل البيانات العامة وتقديم صورة شاملة للأداء الاقتصادي للقطاع الخاص. هذا التحليل يركز على الإحصاءات الوصفية مثل المتوسطات والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، مما يتيح فهم الاتجاهات العامة مثل معدلات النمو ومؤشرات الأداء المالي للشركات.

التحليلات الإحصائية توفر أداة قوية لاختبار الفرضيات المتعلقة بالدراسة. فعلى سبيل المثال، سيتم اختبار الفرضية التي تقول بأن "الإصلاحات الاقتصادية في إطار رؤية 2030 أدت إلى زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية في القطاع الخاص". ستتيح الأدوات الإحصائية تقييم مدى صحة هذه الفرضية من خلال تحليل البيانات الرقمية المتاحة.

4. عينة الدراسة:

سيتم اختيار عينة الدراسة بطريقة علمية لضمان تمثيل شامل للقطاع الخاص السعودي بمختلف أنواعه وأحجامه. يشمل ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى في قطاعات متنوعة مثل الصناعة، السياحة، الطاقة، والتكنولوجيا. سيتم استخدام العينة العشوائية الطبقية لضمان شمولية الدراسة لمختلف أنواع الشركات والقطاعات. العينة ستشمل أيضاً رجال الأعمال والمستثمرين الذين يمثلون الفاعلين الرئيسيين في القطاع الخاص.

أحد أهداف اختيار العينة هو الحصول على بيانات تمثل الفئات المختلفة من القطاع الخاص لفهم التحديات التي تواجه كل منها. على سبيل المثال، الشركات الصغيرة والمتوسطة قد تواجه تحديات مختلفة عن الشركات الكبرى فيما يتعلق بالتمويل والتشريعات. يتيح هذا التنوع في العينة تحليل الأثر المتباين لرؤية 2030 على القطاعات المختلفة.

5. تقييم الصدق والثبات:

لضمان دقة وموثوقية النتائج المستخلصة من هذه الدراسة، سيتم تقييم صدق وثبات الأدوات المستخدمة في جمع وتحليل البيانات. الصدق يشير إلى مدى قدرة الأدوات على قياس ما يجب قياسه بالفعل. سيتم التأكد من أن الاستبانة والأسئلة الموجهة للمشاركين في البحث تعكس بشكل صحيح الموضوعات التي تسعى الدراسة إلى استكشافها، مثل تأثير السياسات الاقتصادية أو التحفيز الاستثمارية.

أما الثبات فيشير إلى مدى إمكانية الحصول على نفس النتائج إذا تم إعادة تطبيق أدوات البحث على عينات مختلفة. لضمان ذلك، سيتم اختبار الأدوات المستخدمة في البحث على عينات تجريبية قبل تطبيقها على العينة الرئيسية. هذا الإجراء يساعد في التأكد من أن الأدوات المستخدمة تقدم نتائج دقيقة وقابلة للتكرار.

المنهجية الكمية تعتبر أداة قوية وفعالة لفهم وتحليل تأثير رؤية 2030 على القطاع الخاص في السعودية. من خلال تحليل البيانات الرقمية والكمية، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم استنتاجات دقيقة وموثوقة حول العلاقة بين السياسات الاقتصادية ونمو القطاع الخاص. تعتمد المنهجية على أدوات جمع بيانات متقدمة وتحليل إحصائي شامل لضمان تحقيق الأهداف البحثية واختبار الفرضيات المطروحة، مع مراعاة التحديات المحتملة في عملية البحث والتحليل.

أدوات الدراسة:

تتطلب دراسة أثر رؤية 2030 على تطوير القطاع الخاص ودوره في تعزيز الاقتصاد السعودي استخدام مجموعة من الأدوات التي تساهم في جمع البيانات وتحليلها بشكل شامل. تعتبر هذه الأدوات ضرورية لفهم العلاقة المعقدة بين الإصلاحات الاقتصادية والسياسات الحكومية وتأثيرها على القطاع الخاص. في هذا الإطار، يتم توضيح الأدوات المختلفة المستخدمة في الدراسة، بما في ذلك أدوات جمع البيانات وأدوات التحليل وآليات التقييم.

- أدوات جمع البيانات

في بداية الأمر، سيتم الاعتماد بشكل أساسي على البيانات الثانوية كمصدر رئيسي للمعلومات. تشمل هذه البيانات إحصاءات وتقارير صادرة عن جهات حكومية مثل الهيئة العامة للإحصاء، التي تقدم معلومات تفصيلية حول الناتج المحلي الإجمالي ونسب نمو القطاع الخاص ومعدلات البطالة. توفر هذه البيانات أساساً قوياً لفهم الاتجاهات العامة في الاقتصاد السعودي وتقييم تأثير رؤية 2030 على القطاعات المختلفة.

إلى جانب البيانات الثانوية، سيتم استخدام استبانات لجمع بيانات أولية تستهدف مجموعة متنوعة من الفاعلين في القطاع الخاص، مثل أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة والمديرين التنفيذيين في الشركات الكبرى. سيتناول الاستبيان أسئلة تتعلق بتأثير السياسات الحكومية على أعمالهم، بالإضافة إلى الصعوبات التي يواجهونها في التمويل والتوسع. من خلال الحصول على آراء مباشرة من المشاركين، سيتمكن الباحثين من تقييم التأثير المباشر للإصلاحات على مختلف الفئات في القطاع الخاص.

- أدوات التحليل

بعد جمع البيانات، ستدخل الدراسة مرحلة التحليل، حيث سيتم استخدام الأدوات الإحصائية لتحليل البيانات الكمية. تتضمن هذه الأدوات برامج تحليل إحصائي مثل SPSS و R و Stata، التي ستساعد في إجراء تحليل شامل للبيانات. سيتم استخدام تحليل الانحدار لفهم العلاقات بين المتغيرات المستقلة (مثل السياسات الحكومية) والمتغيرات التابعة (مثل نمو القطاع الخاص). يعد تحليل الانحدار وسيلة فعالة لتقدير مدى تأثير الإصلاحات الاقتصادية على أداء القطاع الخاص.

كما سيتم استخدام تحليل الارتباط لفحص قوة العلاقات بين المتغيرات المختلفة. فعلى سبيل المثال، سيتم قياس العلاقة بين زيادة الاستثمارات الأجنبية ونمو الشركات الصغيرة والمتوسطة. تساعد هذه التحليلات في تقديم استنتاجات دقيقة حول مدى تأثير العوامل المختلفة على تطور القطاع الخاص.

سيعتمد الباحثون على التحليل الوصفي لتقديم وصف شامل للبيانات. يتضمن ذلك استخدام الإحصاءات الوصفية مثل حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية، مما يساعد في فهم الاتجاهات العامة. كما ستستخدم الرسوم البيانية والمخططات لتقديم البيانات بشكل بصري يسهل استيعابه من قبل القراء.

- أدوات التقييم

تعتبر تقييم أدوات البحث جزءًا حيويًا من الدراسة لضمان دقة النتائج. ستشمل عملية التقييم اختبارات للصدق والثبات. يتعين على الباحثين التأكد من أن الاستبانات والأسئلة المستخدمة تعكس بالفعل المفاهيم التي تهدف الدراسة إلى قياسها. سيتطلب ذلك مراجعة الأسئلة من قبل خبراء في المجال للتأكد من شموليتها ودقتها. من جهة أخرى، سيكون اختبار الثبات عنصرًا مهمًا لضمان إمكانية الحصول على نتائج متسقة عند تطبيق أدوات البحث على عينات مختلفة. سيتضمن ذلك إجراء اختبارات على عينات تجريبية قبل تطبيقها على العينة الرئيسية. يساعد هذا الإجراء في التأكد من موثوقية البيانات المستخرجة.

- التقديرات النوعية

على الرغم من أن الدراسة تركز بشكل أساسي على المنهجية الكمية، إلا أن هناك بعض التقنيات النوعية التي يمكن أن تكون مفيدة في دعم التحليل الكمي. يمكن أن تشمل هذه التقنيات المقابلات المعمقة مع عدد من الفاعلين الرئيسيين في القطاع الخاص، مثل رواد الأعمال والمسؤولين الحكوميين. ستساهم هذه المقابلات في الحصول على رؤى أعمق حول التحديات والفرص المرتبطة بالإصلاحات.

أيضاً، ستتضمن الدراسة تحليل الوثائق المتعلقة بالسياسات الحكومية والتقارير الرسمية ذات الصلة، مما يوفر فهماً أعمق للسياق السياسي والاقتصادي الذي يؤثر على تنفيذ رؤية 2030. تتيح هذه الأدوات الإضافية تقديم معلومات متكاملة تعزز من قوة التحليل وتقدم رؤى شاملة حول التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للإصلاحات.

حدود الدراسة:

عند القيام بدراسة حول أثر رؤية 2030 على تطوير القطاع الخاص ودوره في تعزيز الاقتصاد السعودي، من الضروري تحديد حدود الدراسة بشكل دقيق لتحديد نطاق البحث وأهدافه. تتضمن هذه الحدود ثلاثة جوانب رئيسية هي الحدود البشرية، الحدود الزمانية، والحدود المكانية، وكل منها يلعب دوراً هاماً في فهم الأبعاد المختلفة للموضوع.

- الحدود البشرية

تحدد الحدود البشرية نطاق الفئات المستهدفة في الدراسة، حيث سيتم التركيز على مجموعة متنوعة من الفاعلين في القطاع الخاص. تبدأ هذه الحدود بأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة، الذين يمثلون العمود الفقري للاقتصاد السعودي. من خلال فهم تجاربهم وآرائهم حول تأثير السياسات الحكومية والإصلاحات على أعمالهم، يمكن للباحثين معرفة العقبات التي يواجهونها وكيفية تفاعلهم مع التغييرات التي تم تنفيذها بموجب رؤية 2030. سيتم استهداف المديرين التنفيذيين في الشركات الكبرى، حيث إن لديهم رؤية استراتيجية حول كيفية تأثير رؤية 2030 على أعمالهم. ستساعد آراؤهم في فهم استعداد هذه الشركات للاستجابة للإصلاحات الحكومية ومدى تأثير تلك الإصلاحات على استراتيجياتها التجارية ونموها.

كما تُعتبر آراء المستثمرين، سواء المحليين أو الدوليين، أساسية لفهم المناخ الاستثماري في المملكة. من خلال استقصاء آرائهم حول رؤية 2030 وتأثيرها على قراراتهم الاستثمارية، يمكن للدراسة تقديم رؤى قيمة حول كيف يمكن أن تؤثر السياسات الجديدة على جذب الاستثمارات. يجب تضمين آراء المسؤولين الحكوميين في الدراسة، حيث تلعب

السياسات الحكومية دورًا محوريًا في تشكيل بيئة العمل في القطاع الخاص. من خلال فهم كيفية تصميم وتنفيذ هذه السياسات، يمكن تحقيق تحليل شامل يعكس التفاعل بين الحكومة والقطاع الخاص.

- الحدود الزمانية

تمثل الحدود الزمانية الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة، وهي جزء أساسي لفهم تطور القطاع الخاص في سياق رؤية 2030. ستتناول الدراسة الوضع الاقتصادي للقطاع الخاص قبل إطلاق رؤية 2030، مما سيساعد في فهم التحديات والفرص التي كانت موجودة قبل تطبيق السياسات الجديدة. ستغطي الفترة من عام 2016 إلى عام 2024، وهي السنوات التي تلت إطلاق رؤية 2030. خلال هذه الفترة، سيتم تقييم تأثير الإصلاحات على نمو القطاع الخاص والتغيرات التي طرأت على بيئة الأعمال. سيتم أيضًا تحليل التغيرات في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، مثل معدل النمو ونسب البطالة، لتحديد مدى تأثير السياسات الحكومية على الأداء العام للقطاع الخاص. ستتناول الدراسة أيضًا توقعات الأثر المحتمل للإصلاحات في المستقبل، مما سيساعد في فهم كيف يمكن أن تؤثر رؤية 2030 على القطاع الخاص في السنوات القادمة. من خلال تحليل الاتجاهات الحالية وتوقعات التطور، يمكن تقديم رؤى حول التحديات والفرص المستقبلية.

- الحدود المكانية

تحدد الحدود المكانية المناطق الجغرافية التي سيتم التركيز عليها في الدراسة. بالنظر إلى أن المملكة العربية السعودية تتكون من مناطق اقتصادية متعددة، فإن الدراسة ستستهدف بشكل رئيسي المناطق الحضرية الكبرى مثل الرياض وجدة والدمام. تعتبر هذه المدن مراكز رئيسية للقطاع الخاص وتشهد نموًا اقتصاديًا ملحوظًا، مما يجعلها مناطق ذات أهمية خاصة لفهم تأثير رؤية 2030. من المهم أيضًا إدراج المناطق الريفية في الدراسة، حيث تشهد هذه المناطق اهتمامًا متزايدًا بتطوير القطاع الخاص. ستتم دراسة كيفية تأثير رؤية 2030 على الشركات الصغيرة والمشروعات الزراعية في هذه المناطق، وكيف يمكن أن تسهم هذه المشاريع في تعزيز الاقتصاد الوطني. ستتناول الدراسة تأثير رؤية 2030 على المدن الاقتصادية الجديدة مثل "مدينة نيوم" و"مدينة الملك عبد الله الاقتصادية". ستُحلل كيفية جذب هذه المشاريع للاستثمارات وكيف تؤثر على القطاع الخاص بشكل عام، مما يتيح فهمًا أعمق لكيفية تنفيذ رؤية 2030 في سياقات جديدة.

المراجع:

- Alasiri, A. A. (2022). *Healthcare Transformation in Saudi Arabia: An Overview Since the Launch of Vision 2030*. Retrieved from <https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC9445529/>
- Albejaidi, F. (2019). Building the health workforce: Saudi Arabia's challenges in achieving Vision 2030. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/335125401_Building_the_health_workforce_Saudi_Arabia's_challenges_in_achieving_Vision_2030
- Alharthi, M. (2024). Determinants that attract and discourage foreign direct investment in GCC countries: Do macroeconomic and environmental factors matter? Retrieved from <https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC10868797/>
- Alnajim, A. (2024). The Role and Impact of Saudi Vision 2030 in Leadership Development. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/379436769_The_Role_and_Impact_of_Saudi_Vision_2030_in_Leadership_Development
- Alshuwaikhat, H. M. (2017). Sustainability Matters in National Development Visions—Evidence from Saudi Arabia’s Vision for 2030. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2071-1050/9/3/408>
- Carbonara, N. (2023). A Three-Layers Theoretical Framework For Analyzing Public Private Partnerships: The Italian Case. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/321725502_A_Three-Layers_Theoretical_Framework_For_Analyzing_Public_Private_Partnerships_The_Italian_Case
- centuroglobal. (2024). Saudi Arabia’s Vision 2030 Program Explained. Retrieved from <https://www.centuroglobal.com/blog/saudi-arabia-vision-2030/>

- Cordesman, A. H. (2024). The Greater Middle East: From the “Arab Spring” to the “Axis of Failed States”. Retrieved from <https://www.csis.org/analysis/greater-middle-east-arab-spring-axis-failed-states>
- Haque, M. I. (2020). The Growth of Private Sector and Financial Development in Saudi Arabia. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2227-7099/8/2/39>
- Havrlant, D. (2021). Economic Diversification Under Saudi Vision 2030: Sectoral Changes Aiming At Sustainable Growth. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/350965378_Economic_Diversification_Under_Saudi_Vision_2030_Sectoral_Changes_Aiming_At_Sustainable_Growth
- Islam, M. T. (2024). Sustainable green energy transition in Saudi Arabia: Characterizing policy framework, interrelations and future research directions. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2949821X24000668>
- Mansour, T. (2019). The Role of Small and Medium Enterprises in Economic Development, Case of Egypt. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/338122690_The_Role_of_Small_and_Medium_Enterprises_in_Economic_Development_Case_of_Egypt
- Mishrif, A. (2018). Introduction to Economic Diversification in the GCC Region. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/322130167_Introduction_to_Economic_Diversification_in_the_GCC_Region
- Monteiro, P. (2021). Bureaucracy for the 21st Century: Clarifying and Expanding Our View of Bureaucratic Organization. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/357237542_Bureaucracy_for_the_21st_Century_Clarifying_and_Expanding_Our_View_of_Bureaucratic_Organization
- Moshashai, D. (2018). Saudi Arabia plans for its economic future: Vision 2030, the National Transformation Plan and Saudi fiscal reform. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/327123671_Saudi_Arabia_plans_for_its_economic_future_Vision_2030_the_National_Transformation_Plan_and_Saudi_fiscal_reform
- Pratiwi, A. (2024). Implementation of Saudi Vision 2030 Towards Saudi Arabia’s Internationally Open Tourism Industry. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/378295066_Implementation_of_Saudi_Vision_2030_Towards_Saudi_Arabia's_Internationally_Open_Tourism_Industry
- Rahman, R. (2021). Vision 2030 and Sustainable Development: State Capacity to Revitalize the Healthcare System in Saudi Arabia. Retrieved from <https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC7882744/>
- sdgs. (2024). Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development. Retrieved from <https://sdgs.un.org/2030agenda>

Midocean University

Management College

Specialization in Business Administration

Research Title

**The Impact of Vision 2030 on the Development of the Private Sector and its Role in
Strengthening the Saudi Economy**

Student preparation/

Rakan walid alduhaim

242000651

Supervisor/

Dr. Alfaisal Abdelhameed Mohammed

Dr. Fayez Ali Jrad

Year:

2024